العلاقات المصرية المغربية (١٩٥٦ - ١٩٨١)

أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد: حسن محمد حسن البدوي
إشراف: أ. د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم
قسم التاريخ
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة، ٢٠١١

عرض
د. حسن البدوي
باحث في تاريخ المغرب العربي الحديث
القاهرة – جمهورية مصر العربية

مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين حراكًا ثوريًا تحرريًا في مُعظم بلدان قارة إفريقيا، وكان العالم العربي أكثر أماكن القارة تأثراً، فبين ثورات عمت أرجاءه وبين أربع حروب ضد قوى استعمارية غاشمة (**حرب ١٩٤٨- حرب ١٩٥٦- حرب ١٩٦٧- حرب ١٩٧٣**)– بين هذا وذاك- استطاع الوطنيون استخلاص الحرية لبلادهم. ولما كان لبعض الدول العربية دورًا مُتميزًا في الكفاح من أجل الاستقلال؛ لذا فسنعرض لإنموذجين لتلك الدول وهما مصر والمغرب (مُراكش)، وللعلاقة التي ربطت بينهما خلال عمليات الكفاح، منذ حصول المغرب على الاستقلال عام ١٩٥٦م وحتى وفاة الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٨١م.

كان فرض فرنسا الحماية على المغرب عام ١٩١٢م، وسيطرة إسبانيا على شمال المغرب، إضافة إلى تسلط الإنجليز في مصر؛ سبباً في اندلاع حركات مُقاومة مُتزامنة في كلا البلدين، ففي مصر كانت ثورة ١٩١٩م، وفي المغرب كانت حرب الريف فيما بين ١٩٢١م-١٩٢٦م، ونتج عن كلتا الحركتين ما نتج من إنضاج للفكر التحرري في البلدين، وخلال بضع سنين استطاع العديد من مُجاهدي شمال إفريقيا اللجوء إلى مصر؛ فاحتضنتهم وأمدتهم بما واصلوا به الكفاح. وفي عام ١٩٥٢م تزامنت ثورة الضباط الأحرار في مصر ضد الملكية مع مُعاناة سلطان المغرب محمد الخامس من تسلط الفرنسيين في بلاده؛ لذا اتخذت العلاقة بين البلدين شكلاً أكثر تماسكاً، خاصة بعد مُجاهرة الضباط الأحرار بالعداء لكل صور الاستعمار، وإنشائهم لمحطة (صوت العرب) الإذاعية التي سُخرت لهذا الغرض.

في تلك الأثناء برزت مكانة مصر إقليميًا ودوليًا، بعد أن أفصح الرئيس جمال عبد الناصر عن توجهاته الثورية، وعن وإيمانه بأن تحرر مصر لن يكتمل إلا بتحرر بلدان الوطن العربي والقارة الإفريقية، وعليه سعى عبد الناصر لتحرير بلدان إفريقيا مُلتزماً السرية حتى لا يُؤخذ تأييد مصر للمُجاهدين قرينة ضد حكومة ثورتها الوليدة.

لما كانت فرنسا قد ضربت سياجًا مُحكمًا حول المغاربة لعزلهم عن إخوانهم العرب، لذا فقد اتخذ المغاربة من إذاعة صوت العرب منبرًا انطلقت منه أصواتهم مُطالبة بالاستقلال. الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة بين مصر وفرنسا، وجعل بعض النواب الفرنسيين يُطالبون بقطع العلاقات الدبلوماسية معها وفرض عقوبات اقتصادية عليها، كما أعرب الرئيس الفرنسي منديس فرانس "Mendes France" عن قلقه من إصرار صوت العرب على مواصلة تحريض ثوار شمال إفريقيا ضد فرنسا.

بالرغم من ذلك فقد استمر الدعم المصري لدول شمال إفريقيا عامة والمغرب بصفة خاصة، حتى إعلان استقلال المغرب عام ١٩٥٦م، لتدخل العلاقات المصرية المغربية في مرحلة جديدة كلياً، لم تألل مصر خلالها جهداً في مُساندة المغرب في كل المجالات، ففي مجال التعليم والتعريب كان لها دور كبير، وفي المحافل الدولية دعمت مصر موقف المغرب للتخلص من بقايا الاستعمار، وكذلك في أمر انضمامه لجامعة الدول العربية، تلا ذلك تعاون مُشترك في المحافل والمُؤتمرات الدولية كحركة عدم الانحياز ومُنظمة الوحدة الإفريقية ومُنظمة المُؤتمر الإسلامي، إلى غير ذلك من المُنظمات.

في عام ١٩٦١م توفي الملك محمد الخامس واعتلى ابنه الحسن الثاني سدة الحكم في ١٩٦١/٣/٣م، ومع ما اختلف به الحسن الثاني عن سلفه من توجهات؛ اضطربت العلاقات المصرية المغربية، لكن سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها بزيارة الملك الحسن لمصر عام ١٩٦٤م لحضور مُؤتمر القمة العربي الأول، ثم زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للمغرب عام ١٩٦٥م لحضور مُؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء، فتوطدت العلاقة بين الرجلين. وفي يونيو عام ١٩٦٧م خاضت مصر وبعض الدول العربية غمار صراع عسكري أدى إلى هزيمتهم أمام إسرائيل، وهنا وقف المغرب موقف الداعم والمُساند لمصر والعرب.

في ١٩٧٠/٩/٢٨م وعقب مُؤتمر القمة العربية بالقاهرة توفي الرئيس جمال عبد الناصر، وتولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر خلفاً له، لتدخل مصر مرحلة هامة من تاريخها، إذ كان

دورية إلكترونية .محكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

علیها خوض معركة سياسية وعسكرية لرد اعتبارها بعد هزيمة عام ١٩٦٧م، وفي تلك المرحلة أيضاً وقف المغرب موقف الداعم والمُساند لمصر، فتمكنت القوات المصرية بالتنسيق مع القوات السورية من شن هجوم عسكري مُباغت في ١٩٧٣/١٠/٦م حطمت به الأسطورة الإسرائيلية وجيشها الذي لا يُقهر، وفي تلك الملحمة العسكرية المصيرية لم يكن المغرب ليتخلف عن المُشاركة فيها بوحدات من قواته المُسلحة.

كانت إدارة الرئيس السادات لقضية الصراع العربي الإسرائيلي عقب انتصار أكتوبر ١٩٧٣م تسير باتجاه عقد مُفاوضات سلام مع إسرائيل، بعد أن حُسمت المعركة عسكرياً، ومرة أخرى يلعب المغرب دوراً مُهماً في تلك المرحلة، بالوساطة بين الطرفين، واستضافة مبعوثيهما على أراضيه. وبعد أن وقع الرئيس السادات مُعاهدة (كامب ديفيد) بالولايات المتحدة، كان المغرب أول بلد توجه إليه السادات في طريق عودته، حيث أطلع الملك الحسن على تفاصيل المُعاهدة.

لما كان الاتجاه العربي آنذاك مُخالفاً لوجهة النظر المصرية؛ لذا طالبت مُعظم الدول العربية بتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقرها من القاهرة إلى بلد عربي آخر. لم تكن سياسة الملك الحسن وشخصيته لتخرجه عن الإجماع العربي، بالرغم من وساطته في عمليه السلام. وعقب المُقاطعة العربية لمصر، شرع الرئيس السادات في مرحلة بناء داخلي للدولة استمرت حتى اغتياله في ١٩٨١/١٠/٦م أثناء الاحتفال بذكرى انتصار السادس من أكتوبر ١٩٧٣م. فقد شهدت الفترة محل البحث العديد من الأحداث، قويت خلالها العلاقات المصرية المغربية تارة وفترت تارة، وأثيرت حولها التساؤلات، إلا أن الشيء الثابت هو أن مصر والمغرب ظلتا في تآخٍ وتعاونٍ مُستمر منذ الاستقلال وحتى الآن.

فصول الدراسة

الفصل التمهيدي

(مصر والمغرب قبل عام ١٩٥٦م)

يستعرض هذا الفصل استراتيجية الموقع الجغرافي لكلا من مصر والمغرب، وكذلك الأوضاع السياسية في البلدين، وقيام ثورة ١٩٥٢/٧/٢٣م وإلغاء الملكية في مصر، واحتواء مصر للعناصر الثورية المغربية، واحتجاج مصر على نفي السلطان محمد الخامس في ١٩٥٣/٨/٢٠م، ثم تدويل مصر للقضية المغربية، وإنشاء لجنة تحرير المغرب العربي في ١٩٥٤/٤/٤م. يستعرض الفصل أيضًا مُفاوضات (أكس ليبان) التي أفضت إلى استقلال المغرب في ١٩٥٦/٣/٢م.

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين مصر والمغرب (عهد الرئيس جمال عبد الناصر والملك محمد الخامس)

يعرض الفصل الأول الأحداث التي تلت إعلان الجمهورية في مصر، وإعلان استقلال المغرب، وما حدث في كلا البلدين من تغيرات سياسية كالاتحاد بين مصر وسوريا، وكذلك أحداث الريف في شمال المغرب، يستعرض الفصل أيضًا زيارة الملك محمد الخامس لمصر لأول مرة عام ١٩٦٠م، ومنحه الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة، إضافة للقائه بالرئيس جمال عبد الناصر والأمير محمد عبد الكريم الخطابي.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين مصر والمغرب (عهد الرئيس جمال عبد الناصر والملك الحسن الثاني)

يعرض الفصل الثاني لتوتر العلاقات بين مصر والمغرب، ولانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، ولموقف الأمير الخطابي من الدستور المغربي الجديد، والموقف المصري من نزاع الحدود بين المغرب والجزائر، وكيف انعكست تلك المواقف على العلاقات المصرية المغربية. ثم يعرض الفصل لتحسن العلاقات، بزيارة الملك الحسن لمصر، ومُشاركة المغرب في القمم العربية والإفريقية بالقاهرة والإسكندرية، إضافة لمُشاركة الرئيس جمال عبد الناصر في القمة العربية في المغرب، وأخيرًا لموقف المغرب من العدوان الإسرائيلي على مصر والدول العربية في ١٩٦٧/٦/٥، ثم لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠.

الفصل الثالث

العلاقات السياسية بين مصر والمغرب (عهد الرئيس السادات والملك الحسن الثاني)

يعرض الفصل الثالث للأوضاع في مصر عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ثم لأحداث الصخيرات ومُحاولة اغتيال الملك الحسن الثاني. يعرض أيضًا للصراع العربي الإسرائيلي وحرب أكتوبر ١٩٧٣م. ثم للدور الذي لعبه المغرب في مُفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل، وما تبعها من زيارة الرئيس السادات للقدس، ثم لتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، وما تبعها من ردود الفعل العربية وعقد مُؤتمر بغداد في نوفمبر ١٩٧٨م، وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية وموقف المغرب من تلك الأحداث، وأخيراً يعرض لختام رحلة الرئيس السادات، واغتياله في ١٩٨١/١٠/٦.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مصر والمغرب

يعرض الفصل الرابع للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والمغرب، وللمُعاهدات التجارية المُوقعة بينهم، وأنواع البضائع المُتبادلة بين الطرفين. يعرض الفصل أيضًا للعلاقات الثقافية بين مصر والمغرب، وللدعم الثقافي المصري للمغرب، والجهود المصرية في إنهاض التعليم والإدارات المغربية ومُحاولة تعريبها، وكذلك لزيارة د. طه حسين للمغرب، ولدور الأزهر والكليات المصرية في دعم المغاربة، ثم لدور الفن والفنانين والإذاعة المصرية في دعم وتقوية العلاقات بين البلدين.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

خاتمة

حقب وقرون مرت بالبشرية فطَمَرَت شعوبًا ودولاً وأظهرت آخرين، إلا أن شعوبًا وبلدانًا بعينها نأت بها أصالتها عن تقلبات الزمن، وضربت بجذورها في بطنه فأبت أن تقتلعها ريحه العاتية، وما كانت مصر والمغرب إلا من تلك الدول، التي استأثرت بمكانة أهلتها للتأثير في مُحيطها ومُجريات أحداثه، مُستثمرة في ذلك موقعها المُتميز وحضارتها الأصيلة.

لما كانت مصر والمغرب قد مثلتا بوابتي قارة إفريقيا الشرقية والغربية، لذا فقد لعبتا دورًا كبيرًا في ربط القارة بمن جاورها، وعن طريقهما عبرت التجارة والحضارة والعلم من وإلى القارة، فعن طريق مصر عبر الإسلام إلى شمال إفريقيا، وفي أرضها حطت الرحال في الطريق إلى بيت الله الحرام، وفي أزهرها حل العلماء والمُفكرون وطلبة العلم، وفي موانئها تبودلت التجارات وقويضت السلع، وتواصل أهلها بمن حل عليهم من أرجاء المعمورة. أما المغرب فعبر الإسلام عن طريقه إلى الأندلس شمالاً وإلى الصحراء وما جاورها جنوباً، ومن جامعة القرويين أشعت أضواءً أنارت المنطقة بأسرها.

ومع وطء الاستعمار الأوروبي لأرض القارة، وبعثه في مصائر شعوبها؛ اضطربت الأحوال وتبدلت الطباع، واهتز ما كان قائماً فيها من نظم استقرت معها شئون البلاد والعباد. حتى إذا ما كان من انتفاض تلك الشعوب في وجه المُستعمر؛ تبدل الحال ونالت المنطقة استقلالها من جديد. إلا أن عقودًا من الاحتلال خلفت – رابطة ثقافية – بين تلك الشعوب ومُستعمريها، ولم يكن باليسير الانفكاك من تلك الرابطة، بعد أن نشر المُستعمر لغته بين السكان حتى أصبحت لغتهم الأم غريبة بينهم. فإذا ما أضفنا عبث المُستعمر باقتصاد القارة وتقويضه لمُقومات نهضتها؛ لوجدنا – رابطة أخرى اقتصادية – جعلت من القارة سوقاً ينفث فيه المُستعمر بضاعته، وبذا كان التحرر من تلك الروابط بحاجة إلى جهدٍ عظيم.

ولما كانت إرادة المغاربة مُتمثلة في مواقف ملكهم محمد الخامس ترمي إلى العودة للصف العربي، والانفكاك من التبعية للمُستعمر؛ لذا كان التوجه إلى الشرق أمراً لا محيد عنه. الأمر الذي وجد قبولاً لدى المشارقة، وعلى رأسهم مصر، وبتلاقي الرغبات خطا الشعبان خطوات مُعتبرة على طريق التواصل والتعاون المُثمرين، فعبرا معاً فترة من أهم فترات تاريخهما الحديث.

كان لدعم مصر واحتوائها لمُجاهدي شمال إفريقيا عامة والمغرب بوجه خاص أثر عظيم لدى المغاربة، فبعد شهور فقط من حصولهم على الاستقلال حدث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، والذي كان من أسبابه مُساندة مصر للمغاربة، وبرغم أن ظروف المغاربة آنذاك لم تكن لتسمح لهم باتخاذ موقف صريح لاستنكار العدوان، إلا أن إذاعتهم الوطنية عبرت عما جاش في صدور المغاربة، ووقفت موقفاً مُسانداً لمصر، بإظهارها العداء لفرنسا وإنجلترا وإسرائيل لعدوانهم على الشقيقة مصر، كما رفض الملك محمد الخامس مُقابلة مبعوث فرنسي احتجاجا على الأعمال العدوانية التي قامت بها بلاده ضد مصر. كان هذا بالنسبة للمغاربة أضعف الإيمان في مُساندة شقيق طالما آزرهم. هكذا ومنذ اللحظة الأولى تلاقي المغاربة والمصريون، وتعادلت الكفة فليس ثمة كبير وصغير، وإنما من يملك القدرة هو من وجب عليه عون إخوانه، وإن لم يكن في مقدور المغاربة آنذاك تقديم المزيد، فيكفي أنهم قدموا ما استطاعوا.

تمر الأيام ومع أواخر عام ١٩٥٨م وبداية ١٩٥٩م حدث اضطراب في منطقة الريف بشمال المغرب، الأمر الذي حظي باهتمام القيادة المصرية التي أشغلها اضطراب الأمور في المغرب الشقيق، ومرة أخرى يبرهن الأشقاء على أنهم جسد واحد. وتتوالى البراهين ففي زيارة تاريخية وصل الملك محمد الخامس إلى مصر في يناير ١٩٦٠م ليلتقي الرئيس جمال عبد الناصر والأمير الخطابي للمرة الأولى، فتحتفي مصر بالرجل وتمنحه جامعة القاهرة الدكتوراه الفخرية، وسرعان ما رد الرئيس عبد الناصر الزيارة ووصل إلى المغرب في ١٩٦١/١/٣م حيث استقبل استقبالاً حافلاً، لتزداد العلاقة قوة بعد أن التقى الأخوة وجهاً لوجه.

كان انتقال الملك محمد الخامس إلى الرفيق الأعلى واعتلاء خلفه الملك الحسن عرش المغرب نقطة تحول في العلاقات المصرية المغربية، فبينما تميزت العلاقات بين البلدين في عهد الملك محمد الخامس بتنسيق وتوافق المواقف والتوجهات، توشحت الفترة الأولى من حكم الملك الحسن بالتوتر والاضطراب. لم يكن هذا التوتر وليد الصدفة، فقد نشأ عن توجهات الملك الغربية وميله للثقافة الفرنسية، وإيمانه بتفوقها على الثقافية العربية في مجال التعليم، الأمر الذي تعارض مع سياسة التعريب التي انتهجها والده بدعم من مصر. لم يكن هذا هو السبب الوحيد، فقد كان موقف مصر من الصراع المغربي الجزائري أو ما عُرف بحرب الرمال، إضافة إلى توجس الملك من المد الجمهوري الذي تزعمته مصر آنذاك، وتساقط الملكيات في البلاد العربية الواحدة تلو الأخرى، كل تلك الأسباب أدت إلى سلوك الملك مسلكًا عنيفاً ضد البعثة التعليمية المصرية، بطرد أفرادها وغلق مركزها الثقافيين. لكن سرعان ما انقشعت الغيمة بتوسط مصر للإصلاح بين المغرب والجزائر، وبزيارة الملك الحسن وشقيقه الأمير عبد الله للقاهرة، فكانت الزيارة تظاهرة حب ومودة بين الأشقاء، أعادت المياه إلى مجاريها، وتوحد الموقف من جديد.

لم تكد الأمور تتحسن إلا وأحدق بالعرب خطرًا كبيرًا، فبحلول ١٩٦٧/٦/٥م شنت إسرائيل عدوانًا غاشمًا على مصر وسوريا والأردن وفلسطين، مُوقعة بهم ضربة مُوجعة، فرضت بها سيطرتها على أجزاء من أراضي تلك الدول. لم يكن المغرب ليقف صامتًا أمام هذا العدوان، فسارع بإرسال فرقة عسكرية من قواته للذود عن إخوانه في مصر، إلا أن تطور الأحداث وتوقف الحرب قبل وصول الفرقة المغربية حال دون مُشاركتها في القتال. ونذكر هنا بما كانت ترسله مصر من أسلحة وتقوم به من دعم للمغاربة، ونكرر أنه عندما يُؤذن للجهاد يتقدم من يملك القدرة بما لديه لمُعاونة إخوانه، الأمر الذي أقدم عليه المغرب دون إبطاء.

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وإن كان قد فات المغاربة المُشاركة عسكرياً في تلك المعركة، فإنهم لم يتخلفوا عن ذلك سياسيًا، ففي خطاب العرش عام ١٩٦٩م قال الملك الحسن: "وما زلنا نعلن استنكارنا للعدوان الذي تواصله إسرائيل على البلدان العربية، والطغيان الذي تعامل به العرب المُسلمون في أراضيهم وعقر ديارهم. ونطالب بجلاء قواتها المُعتدية عن التراب المغصوب، فلن يهدأ لنا بال، ولن يطمئن لنا خاطر إلا يوم يعود الحق المسلوب إلى أصحابه، ويرجع القدس إلى أربابه". لم يكتف الملك بذلك فأرسل مبعوثيه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لبحث الموقف في الشرق الأوسط، وبينما التنسيق جارٍ بين مصر والمغرب، وبينما المساعي تبذل لمحو هزيمة يونيو ١٩٦٧م، عُقد مُؤتمر قمة عربي استثنائي في القاهرة في سبتمبر ١٩٧٠م، توفي عقبه الرئيس جمال عبد الناصر، لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين.

كان سعي مصر والرئيس محمد أنور السادات لمحو آثار الهزيمة واسترداد أراضي العرب المغصوبة من الأولويات التي شُرع في العمل لها منذ اللحظة الأولى. ولم يكن المغرب كشريك في الجهاد ليتخلف عن المُشاركة في تلك العملية، لذا جرى التنسيق بين الطرفين من أجل إتمامها، فخلال زيارة رئيس أركان القوات المُسلحة المصرية للمغرب صرح الملك الحسن: "بأن القوات المُسلحة المغربية جميعها تحت تصرف مصر، وأن كل فرد في المغرب سيكون سعيداً عندما يرى قواتنا المُسلحة تقاتل من أجل القضية العربية". وبالفعل أرسل المغرب جانباً من قواته للمُشاركة في المعركة ضد إسرائيل، فرابطت قواته على الجبهة السورية في الجولان، ورابط جانب منها على الجبهة المصرية في السويس. وباندلاع المعارك أبلى المغاربة بلاءً حسناً، استحقوا به أن يكونوا شركاء في النصر. هكذا أثبت العرب أنهم يد واحدة عند الأزمات. ولم يحل وجود المغاربة في أقصى الغرب دون الذود عن حياض العروبة في أقصى الشرق.

لم يكن دور المغاربة لينتهي عند هذا الحد، فقد كان في انتظارهم دور أهم وأكبر، ولم تكن المعركة قد انتهت بالانتصار العسكري على إسرائيل وتحطيم أسطورة جيشها الذي لا يُقهر في السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، إذ كانت ثمة معركة سياسية في الانتظار. الأمر الذي أبلى فيه المغاربة أيضاً بلاءاً حسناً، ففي الوقت الذي اعترضت فيه دول عربية كثيرة على سلوك مصر طريق المُفاوضات من أجل استرداد أراضيها، ووضع إطار يستعيد به الفلسطينيون والسوريون السيطرة على أراضيهم المغصوبة، في هذا الوقت وقف المغرب موقفاً مُغايرًا، تحمل معه عبء استقبال مبعوثي مصر وإسرائيل، مُهيئاً لهم أجواء التفاوض وبناء الثقة، بما يُحقق السلام في المنطقة.

وكما نجح المغرب في المُهمة العسكرية نجح أيضاً في المُهمة السياسية، فقد كان توليه الوساطة بين الطرفين عنصر نجاح أدى إلى التوصل إلى إطار سلام أعُيدت معه الأراضي المصرية المُغتصبة، ولولا تشدد المُتشددين لعادت أراضي العرب جميعها. على أية حال فقد كان موقف المغرب الواقعي خلال هذا الصراع دليلاً واضحاً على نضوج الفكر المغربي، وعلى إدراكه الصحيح للأمور، إلا أن تلك الواقعية – ذاتها- لم تكن لتخرج المغرب عن الصف العربي آنذاك، فقد اجتمع الرأي على مُقاطعة مصر وعزلها عن الصف العربي وفقاً لما قرره العرب في مُؤتمر بغداد نوفمبر ١٩٧٨م.

بالرغم من اتخاذ المغرب موقف الجماعة، إلا أنه لم يتخل عن موقفه الأول فقد أرسل الملك الحسن عبد الهادي بوطالب مبعوثًا للرئيس السادات قبيل المُؤتمر ليُبلغه: أن الملك لا يملك إلا أن يكون بجانب الأغلبية، ولكن هذا لن يُغير شيئاً من علاقة الصداقة والمودة بمصر، وباستمرار تلك العلاقة في أحسن حال، وإن هذا لن يُغير شيئا في العلاقات الثنائية بين البلدين، وأن الملك يُؤكد أن وفده في المُؤتمر سينصح باستبعاد مُقاطعة مصر، ولكنه سيضطر للالتزام بما يتخذه المُؤتمر من قرارات. هكذا انفرد كل من المغرب ومصر بموقف من الصراع العربي الإسرائيلي يتميز بالابتعاد عن المُزايدة، والاقتراب من الواقعية، وتقبل المُحادثات المُباشرة مع المسئولين الإسرائيليين، من أجل إقرار السلام في المنطقة.

بالتوازي مع الدعم المغربي للقضية المصرية كان دعم مصر للمغرب في مُشكلة الصحراء، فقد أيدت مصر حق المغرب في استرداد أراضيه من إسبانيا في اجتماعات مجلس وزراء إفريقيا في أديس أبابا. كما طالبت في إعلامها وأمام المُنظمات الدولية بتصفية الاستعمار الإسباني للأراضي المغربية، وأكدت على حق المغرب تاريخيًا وجغرافيًا في هذه الأرض، الأمر الذي أثنى عليه الملك الحسن في لقاء للتليفزيون المصري. كما أبدى إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء المصري خلال زيارته لإسبانيا في يونيو ١٩٧٥م، حرص مصر على أن تكون علاقات المغرب بإسبانيا طيبة، وأن الخلاف حول الصحراء مسالة مُؤقتة، ويجب أن تحل بين الطرفين.

لم تكن العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين أقل زخمًا من العلاقات السياسية، فقد شهدت تلك العلاقات انتعاشًا كبيرًا واكب حصول المغرب على الاستقلال، وكانت يد الأخوة المصرية ممدودة للمغاربة، ففي المجال الاقتصادي عُقدت عدة مُعاهدات وبروتوكولات أصلت العلاقات التجارية القديمة بين البلدين، فوجدت المُنتجات المصرية طريقها إلى المغرب، كما حلت المُنتجات المغربية بالسوق المصرية، وإن كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مُجملها قد جاءت على نحو لم تكن الظروف العالمية آنذاك لتسمح بأفضل منه.

أما العلاقات الثقافية فكان لها النصيب الأكبر في العلاقات بين البلدين، فقد كانت الرغبة في التعريب والعودة إلى الصف العربي، والتخلص من التبعية للمُستعمر مدخلاً ممتازًا لنفاذ الثقافة المصرية إلى المغرب. وكما وجد الكتاب المصري والمناهج المصرية طريقًا مُعبداً في المغرب، وجد المُدرسون وأساتذة الجامعات نفس الشيء، أما المركز الثقافي المصري بفرعيه، ومكتبته فوجد من المغاربة إقبالاً واهتمامًا كبيرًا، ولعبت معارضه وندواته الثقافية وما

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

ألقي خلالها من مُحاضرات وكلمات لعلماء ومُثقفين مصريين قبولاً واستحسانًا جمين من المغاربة.

وكما لاقت سياسة التعريب ووضع الكتب على يد أساتذة مصريين قبولاً لدي المغاربة، كان باب الفن أيضًا مُشرعًا، فعبر الفنانون المصريون من خلاله إلى قلوب المغاربة، وكانت زيارات الفرق المسرحية والغنائية، إضافة لعرض الأفلام المصرية في دور العرض المغربية طريقًا آخر شقته الثقافة المصرية للتواصل مع المغاربة. لم يكن مجال الثقافية الدينية بأقل من سابقيه فقد وجد المُقرئون المصريون بصوتهم العذب آذاناً صاغية من إخوانهم المغاربة، وزار عددًا كبيرًا منهم المغرب لتلاوة القرآن الكريم في المُناسبات الدينية والعامة، وسجل بعضهم القرآن للإذاعة المغربية.

وإجمالاً؛ نقول أن العلاقات بين مصر والمغرب دعمتها وشائج الدين واللغة والثقافة والمصير المُشترك، فالبلدان ينتميان للعالم العربي الإسلامي فضلاً عن انتمائهم الإفريقي، وهم جزء من العالم الثالث، ومنطقة جنوب البحر المتوسط، وكلاهما دولة ذات جذور ثقافية وتاريخية عريقة، الأمر الذي أوجد بينهم مواطن التقاء على صعيد السياسة الداخلية والخارجية. فكلاهما عمل على صيانة المصلحة الوطنية العليا في مدلولها القانوني والدبلوماسي والاقتصادي، فمصر عملت لاسترجاع قناة السويس بمقتضى إيمانها بحق الشعوب في ممارسة حقوقها السيادية على أراضيها. والمغرب سعي لنفس الغرض بالنسبة لمنطقة الصحراء، ووفقًا للشرعية الدولية.

ثمة عنصر آخر ربط البلدين، وهو تفضيل حل المنازعات بالطرق السلمية، والالتزام بالمواثيق ومبادئ القانون الدولي، وعلى المستوى العربي، فضل المغرب ومصر العمل الجماعي من خلال جامعة الدول العربية، ولهم الفضل في سن دبلوماسية القمم، التي انطلقت أولاها في القاهرة والإسكندرية، تلاها العديد من المُؤتمرات في المغرب. وعلى مستوى الشرق الأوسط كانت القضية الفلسطينية محور اهتمام الطرفين، وباع مصر في الدفاع عن فلسطين طويل ومعلوم، أما لجنة القدس فأسندت رئاستها للملك الحسن الثاني.

على المستوى الإفريقي، تلاقت السياستان من خلال مُؤتمرات القمة الإفريقية، والتأكيد على مبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في شئونها، وتجلى هذا في موقف البلدان من قضية الكونغو. وفي الدائرة الإسلامية تلاقت وجهات النظر من خلال مُؤتمرات مُنظمة المُؤتمر الإسلامي، والموقف من القضايا الإسلامية كالاعتداء على القدس، وقضايا الأقليات المُسلمة – الفلبين مثالاً- ودعم المُجاهدين ضد الوجود الأجنبي – أفغانستان مثالاً- أما في دائرة عدم الانحياز فقد شاركت الدولتان في مجموعة عدم الانحياز منذ تأسيسها في بالجراد عام ١٩٦١م، وأكدا على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ونبذ الأحلاف العسكرية، واحترام استقلال الدول ووحدتها الترابية، والسعي لإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وانضباطًا.

أما في الدائرة الأوربية، فكان موقع مصر والمغرب الاستراتيجي - قناة السويس ومضيق جبل طارق- سببًا في أن كونا جسرًا بين أوربا والعالم العربي وإفريقيا، فلا غرو أن يكون المغرب ومصر حاضرين في السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية، سواء في إطارها الاقتصادي باعتبارهم جزءً من جنوب البحر المتوسط، أو في إطارها السياسي، خاصة وأن المجموعة الأوروبية تمثل مجالاً رحباً للسياسة الخارجية العربية.

نستطيع أن نقول؛ أن العلاقات المصرية المغربية شهدت في الفترة محل البحث أزهى عصورها، بما حملته من آمال في الحرية والارتقاء بالشعبين الشقيقين، والتحرر من أغلال الاستعمار السياسية والاقتصادية والثقافية، ناهيك عن مُساندة كلا الطرفين للآخر في أشد الفترات خطورة، وكان موقف المغرب الداعم لمصر خلال حرب ١٩٥٦م و١٩٦٧م و١٩٧٣م، ونصيحته بعدم قطيعة مصر خلال مُؤتمر بغداد ١٩٧٨م، واعتراض مُمثل المغرب على نقل مقر الجامعة من القاهرة لمُخالفة ذلك للميثاق الذي ينص على أن القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية. إضافة لدور المغرب خلال مُؤتمر القمة الإسلامي بالدار البيضاء في يناير ١٩٨٤م، الذي قضى برفع تعليق عضوية مصر في مُنظمة المُؤتمر الإسلامي، ثم مُسارعته لإعادة العلاقات مع مصر عقب قرار مُؤتمر القمة العربي في عُمان عام ١٩٨٧م، الذي قرر أن العلاقات بين الدول العربية هو أمر من أمور السيادة، وأن كل دولة حرة في إقامة علاقات مع من تود من الدول الأخرى، برهنت تلك المواقف جميعها على ما كنه المغاربة لإخوانهم المصريين.

وما كان احتواء مصر للعناصر الجهادية المغربية، وانتفاضها عندما نفي الملك محمد الخامس، وتسخيرها لإذاعة صوت العرب لدعم المغاربة، ثم تدولها للقضية المغربية، وإنشاءها للجنة تحرير المغرب العربي، إضافة لتوسطها للإصلاح بين المغرب والجزائر خلال حرب الرمال، ودعمها للمغرب في المُطالبة باسترجاع الصحراء، إلا دليلاً على مودة مصر وحبها للمغاربة. وبين هذا وذاك كان التعاون الثقافي، والدعم الاقتصادي، والإمداد بالكوادر في جميع المجالات. وإن كانت تلك العلاقات قد مرت بسمائها غيمات عابرة، إلا أنها لم تكن لتحجب عنها ضوء الشمس.

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449